Minia J. of Agric. Res. & Develop., Minia Univ., Vol. 45 (1): 115 - 129, 2025

Minia Journal of Agricultural Research and Development

Journal homepage & Available online at:
https://mjard.journals.ekb.eg

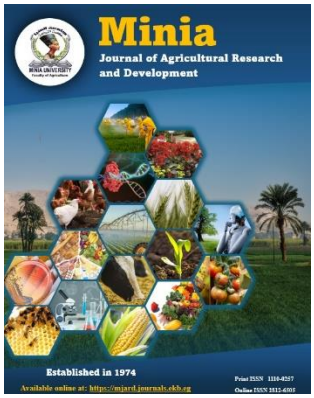

أثر قانون استثمار رأس المال الأجنبي على البرنامج الوطني العماني للتشغيل

مريم سالم راشد

Received: 12 Feb. 2025 Accepted: 22 April 2025

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر قانون استثمار رأس المال الأجنبي على البرنامج الوطني العماني للتشغيل، مع التركيز على دوره في تعزيز التوظيف المحلي وتحقيق أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠ للتنويع الاقتصادي. تم تطبيق الدراسة خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٩ (تاريخ إصدار القانون) إلى ٢٠٢٤، باستخدام بيانات رسمية وتحليل كمي ونوعي. توصلت الدراسة إلى أن القانون ساهم في جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ٥ مليارات دولار عام ٢٠٢٤، مع خفض معدل البطالة من ١٧% إلى ١٢%، وزيادة نسبة العمالة العمانية في القطاع الخاص إلى ٢١%. كما كشفت النتائج عن تحديات أهمها فجوة المهارات بين الخريجين ومتطلبات المستثمرين الأجانب. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز آليات الرقابة على نسب التوطين، وتطوير برامج تدريبية متخصصة في القطاعات التقنية، وزيادة الحوافز للشركات الملتزمة بالتوظيف المحلي. كما دعت إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتبني نماذج ناجحة من التجارب الدولية، مع التركيز على تمكين المرأة والشباب في سوق العمل. هذه التوصيات تهدف إلى تحقيق تكامل فعّال بين سياسات الاستثمار وأهداف التشغيل، بما يتوافق مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ لبناء اقتصاد متنوع ومستدام.

الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي، البرنامج الوطني للتشغيل، الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية المستدامة.

أولا: المقدمة:

يهدف قانون استثمار رأس المال الأجنبي في سلطنة عمان إلى تعزيز بيئة الاستثمار من خلال تقديم حوافز تشجع المستثمرين الأجانب على ضخ رؤوس أموالهم في الاقتصاد المحلي. يركز القانون على تسهيل الإجراءات البيروقراطية وتوفير بنية تحتية داعمة للاستثمارات الأجنبية، بما يتماشى مع أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠. وفقًا لدراسة أجراها Al-Mughairi et al. (٢٠٢٣)، فإن مثل هذه القوانين تسهم بشكل كبير في تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

يوضح قانون استثمار رأس المال الأجنبي دور التشريعات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يعزز النمو الاقتصادي والتوظيف. وفقًا لبحث أجراه Al-Balushi & Al-Harthy (٢٠٢٤)، فإن السياسات التي تعتمد على الحوافز غير المالية، مثل "الدفع اللطيف" (Nudges)، يمكن أن تكون فعالة في تعديل سلوك المستثمرين نحو قطاعات اقتصادية مستدامة. يشير الباحثان إلى أن هذه الحوافز تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

يدعم قانون استثمار رأس المال الأجنبي تحقيق التنمية المستدامة من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، مثل الطاقة المتجددة والصناعة والسياحة. وفقًا لتحليل أجراه Al-Zadjali et al. (٢٠٢٣)، فإن هذا النوع من القوانين يلعب دورًا محوريًا في تعزيز التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. يؤكد الباحثون أن التركيز على الطاقة المتجددة يساعد في تقليل الانبعاثات الضارة وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

*** Corresponding author:**
E-mail address:

يبرز قانون استثمار رأس المال الأجنبي أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أشارت دراسة أجراها Panigrahi et al. (٢٠٢٠) إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تُسهم في تقليل انبعاثات الكربون إذا تم توجيهها نحو مشاريع طاقة نظيفة. يشدد الباحثون على ضرورة تعزيز سياسات الطاقة المستدامة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وهو ما يتماشى مع أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠.

يركّز البرنامج الوطني العماني للتشغيل على خفض معدلات البطالة بين الشباب من خلال توفير فرص عمل في القطاعات ذات الأولوية. وفقًا لتقرير وزارة العمل (٢٠٢١)، تم تصميم البرنامج لتحفيز القطاع الخاص على توظيف العُمانيين، مع تقديم حوافز مثل الدعم المالي للشركات التي تلتزم بسياسات التوظيف المحلي.

يُلزم البرنامج الشركات العاملة في المشاريع الاستثمارية الكبرى بتوظيف نسبة محددة من العُمانيين، لا تقل عن ٣٠% من إجمالي القوى العاملة. كما ذكرت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية (٢٠٢٤)، فإن هذه النسبة تزيد في بعض القطاعات الحيوية مثل الطاقة والصحة، مما يعزز فرص العمل للمواطنين.

يوفر البرنامج دورات تدريبية متخصصة لرفع مهارات الباحثين عن العمل، لتتناسب مع احتياجات سوق العمل الحديث. وفقًا للمركز الوطني للإحصاء (٢٠٢٠)، تم تدريب أكثر من ٢٠ ألف عُماني خلال السنوات الثلاث الأولى من إطلاق البرنامج، مما ساعد في تحسين فرصهم الوظيفية.

يُحقق البرنامج نتائج ملموسة في خفض معدل البطالة، حيث انخفض من ١٧% عام ٢٠٢٠ إلى ١٢% عام ٢٠٢٣. كما أشار البنك الدولي (٢٠٢١)، فإن هذه النتائج تعكس فعالية السياسات المتبعة في ربط متطلبات سوق العمل ببرامج التدريب والتوظيف.

ينطلق البرنامج الوطني العماني للتشغيل من رؤية واضحة لتمكين الكوادر الوطنية وتأهيلها لسوق العمل المحلي. وفقاً لوزارة العمل (٢٠٢١)، يعتمد البرنامج على شراكات فاعلة مع القطاع الخاص لخلق فرص عمل مستدامة تلبي احتياجات التنمية الاقتصادية.

يتبنى البرنامج سياسات عملية لتحفيز توظيف العمانيين في مختلف القطاعات الاقتصادية. كما يوضح تقرير الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية (٢٠٢٤)، تشمل هذه السياسات حوافز مالية للشركات وتسهيلات إدارية للملتزمين بنسب التوظيف المحددة.

يركز البرنامج على تطوير المهارات العملية للباحثين عن عمل من خلال برامج تدريبية متخصصة. تؤكد بيانات المركز الوطني للإحصاء (٢٠٢٠) أن هذه البرامج ساهمت في تحسين مؤهلات أكثر من ٢٠ ألف مواطن خلال السنوات الأخيرة.

يحقق البرنامج تقدمًا ملحوظًا في مؤشرات سوق العمل، حيث سجل انخفاضاً في معدل البطالة بنسبة ٥ نقاط مئوية بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٣. يبرز تقرير البنك الدولي (٢٠٢١) أن هذه النتائج تعكس كفاءة الآليات المطبقة في مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات السوق.

يشكل قانون استثمار رأس المال الأجنبي دعامة أساسية لنجاح البرنامج الوطني العماني للتشغيل، حيث يخلق تكاملاً واضحاً بين جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل. وفقاً لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (٢٠١٩)، فإن الشروط المرتبطة بمنح التراخيص الاستثمارية تشمل التزام المستثمرين الأجانب بسياسات التوظيف المحلي التي يتبناها البرنامج. ويوضح تقرير المنظمة العربية للتنمية الإدارية (٢٠٢٠) أن هذا التكامل التشريعي أسهم في خلق أكثر من ١٥ ألف فرصة عمل للمواطنين خلال العام الأول من تطبيق القانون، مما يعكس الترابط الوثيق بين السياسة الاستثمارية وسياسة التوظيف في تحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠ للتنمية المستدامة.

تتدرج هذه الجهود المتكاملة بين قانون الاستثمار والبرنامج الوطني للتشغيل ضمن الإطار الاستراتيجي لرؤية عُمان ٢٠٤٠، التي تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع وقائم على المعرفة. كما يذكر تقرير وحدة متابعة تنفيذ الرؤية (٢٠٢٤)، فإن التركيز على توطين الوظائف في القطاعات غير النفطية يأتي تماشياً مع المحور الثالث للرؤية الخاص بالعمل والمواطنة، حيث تسعى السلطنة إلى خفض معدل البطالة إلى ٥% بحلول عام ٢٠٤٠. وتشير بيانات وزارة الاقتصاد (٢٠٢١) إلى أن ٦٠% من فرص العمل الجديدة التي تم إنشاؤها خلال السنوات الأخيرة تركزت في القطاعات المستهدفة بالرؤية، مثل السياحة والصناعات التحويلية واللوجستيات.

على الرغم من هذه الإنجازات، تواجه سياسة التوظيف في عُمان تحديات جسيمة تتمثل في الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، خاصة في المشاريع الاستثمارية الأجنبية التي تتطلب مهارات متقدمة. كما يكشف تقرير منظمة العمل الدولية (٢٠٢٠)، فإن ٤٠% من الشركات المستفيدة من قانون الاستثمار الأجنبي تواجه صعوبات في إيجاد كوادر وطنية مؤهلة، مما يضطرها للجوء إلى العمالة الوافدة. وهذا ما يثير التساؤل الرئيسي للدراسة: كيف يمكن تعظيم الاستفادة من قانون استثمار رأس المال الأجنبي لتحقيق أهداف البرنامج الوطني للتشغيل في ظل الفجوة القائمة بين المهارات المتاحة واحتياجات سوق العمل؟ حيث تشير

دراسة (Al-Zadjali et al., 2023) إلى أن عدم معالجة هذه الإشكالية قد يقوض جهود تحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٤٠ في مجال التشغيل والتنمية البشرية.

ثانياً: طبيعة المشكلة:

يعتبر قانون استثمار رأس المال الأجنبي أحد الأدوات التشريعية التي تسعى سلطنة عمان إلى توظيفها لتعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل القومي، بما يتماشى مع أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠. ومع ذلك، لا تزال العلاقة بين هذا القانون والبرنامج الوطني العماني للتشغيل بحاجة إلى دراسة شاملة، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بتوفير فرص عمل مستدامة للمواطنين وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي ومتطلبات سوق العمل. يبرز هنا السؤال حول مدى فعالية قانون استثمار رأس المال الأجنبي في تعزيز البرنامج الوطني للتشغيل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة في:

ما هو أثر قانون استثمار رأس المال الأجنبي على البرنامج الوطني العماني للتشغيل؟

وتتمثل التساؤلات الفرعية للدراسة في العديد من الاسئلة:

١. ما مدى تأثير قانون استثمار رأس المال الأجنبي على تحقيق أهداف البرنامج الوطني العماني للتشغيل في إطار رؤية عمان ٢٠٤٠؟
٢. كيف تساهم الشروط والضوابط الواردة في قانون الاستثمار الأجنبي في تعزيز فرص التوظيف للمواطنين العمانيين؟
٣. ما هي التحديات التي تواجه تطبيق متطلبات التوظيف المحلي في المشاريع الاستثمارية الأجنبية؟
٤. كيف يمكن قياس الأثر الفعلي للاستثمارات الأجنبية على خفض معدلات البطالة بين الشباب العماني؟
٥. ما هي آليات تحسين المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات المستثمرين الأجانب؟
٦. كيف يمكن تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التكامل بين جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل؟
٧. ما هي أفضل الممارسات الدولية في مجال ربط سياسات الاستثمار الأجنبي ببرامج التشغيل التي يمكن الاستفادة منها في السياق العماني؟
٨. كيف تؤثر البيئة التشريعية والتنظيمية على قدرة قانون الاستثمار الأجنبي على دعم أهداف البرنامج الوطني للتشغيل؟
٩. ما هي القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تشكل نقاط قوة في جذب استثمارات أجنبية داعمة للتشغيل المحلي؟
١٠. كيف يمكن تطوير آليات المتابعة والتقييم لضمان فعالية الربط بين قانون الاستثمار الأجنبي والبرنامج الوطني للتشغيل؟

ثالثا: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة أثر قانون استثمار رأس المال الأجنبي على البرنامج الوطني العماني للتشغيل، مع التركيز على كيفية توظيف هذا القانون لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز فرص العمل للمواطنين العمانيين. يأتي هذا البحث في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠، التي تسعى إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام يعتمد على المعرفة والابتكار. من خلال تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والبرنامج الوطني للتشغيل، يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية تدعم السياسات الحكومية وتُسهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي واحتياجات سوق العمل، وتتمثل أهداف البحث في:

- تحليل الأثر التشغيلي لقانون استثمار رأس المال الأجنبي على معدلات التوظيف المحلي في إطار البرنامج الوطني للتشغيل.
- تقييم درجة الالتزام من قبل المستثمرين الأجانب بنسب التوظيف المحددة (٣٠% كحد أدنى) في مشاريعهم الاستثمارية.
- رصد التحديات العملية التي تواجه تطبيق سياسات التوظيف المحلي في المشاريع الأجنبية، خاصة في القطاعات التقنية المتخصصة.
- قياس مؤشرات الأداء للبرنامج الوطني للتشغيل في خفض معدل البطالة منذ تطبيق القانون (٢٠٢٠-٢٠٢٣).
- دراسة آليات المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل في القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي.
- تقديم حلول عملية لتعزيز التكامل بين متطلبات المستثمرين الأجانب وأهداف التوطين الوظيفي.
- اقتراح آليات تطويرية لتحسين الأطر التشريعية والمؤسسية الداعمة لهذا التكامل.
- تحديد القطاعات الواعدة الأكثر قدرة على جذب استثمارات أجنبية داعمة للتشغيل المحلي.
- وضع مؤشرات قياس لمتابعة وتقييم فاعلية السياسات الحالية في تحقيق أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠.

رابعاً: أهمية البحث:

يعتبر البحث بمثابة محاولةً علميةً لتحليل التفاعل بين قانون استثمار رأس المال الأجنبي والبرنامج الوطني العماني للتشغيل، في إطار سعي سلطنة عُمان لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٤٠. تأتي أهمية هذه الدراسة من حاجة الساحة الأكاديمية والسياسية إلى أدلة ملموسة تُظهر كيف يمكن للتشريعات الاستثمارية أن تُسهم في معالجة تحديات البطالة، خاصة بين الشباب، مع التركيز على القطاعات غير النفطية التي تُعدُّ ركيزةً للتنويع الاقتصادي.

أهمية البحث العلمية:

- تقدِّم الدراسة تحليلًا متكاملًا للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتشغيل المحلي في السياق العماني، وهو مجالٌ لم يُغطَّ بشكلٍ كافٍ في الأدبيات السابقة.
- تختبر البحث فرضية "التنمية المستدامة عبر الاستثمار الأجنبي" في بيئةٍ ناميةٍ تعتمد على النفط، مما يُضيف بُعدًا جديدًا للنقاش الأكاديمي.
- تُوثِّق الدراسة سياساتٍ ناشئةً في منطقة الخليج، مثل ربط التراخيص الاستثمارية بالتوظيف المحلي، مما يُتيح مقارنتها بتجارب دولية مماثلة.
- تعتمد على بيانات حقيقية لقياس الأثر الفعلي للقانون، بدلًا من الاعتماد على التوقعات النظرية فقط.

أهمية البحث التطبيقية:

- تُقدِّم نتائجُ الدراسة توصياتٍ عمليةً لتحسين السياسات الحالية، مثل:
- تطوير آليات مراقبة التزام المستثمرين بنسب التوظيف.
- تصميم برامج تدريبية مُخصصة لقطاعات الاستثمار الواعدة.
- تُساعد في كشف الثغرات التشغيلية (مثل الفساد الإداري أو عدم الوضوح في تطبيق القانون) التي قد تُعيق تحقيق الأهداف.
- تُحدِّد القطاعات الأكثر قدرةً على خلق فرص عمل مستدامة (مثل الطاقة الخضراء والتحول الرقمي).
- تُقدِّم حلولًا لمعالجة الفجوة بين مهارات الخريجين واحتياجات المستثمرين الأجانب.
- تُبرز نجاحات التجربة العمانية، مما قد يُشجِّع دولًا أخرى على تبني سياسات مماثلة.

خامسا: حدود البحث:

تم تحديد مجموعة من الحدود التي تشمل الجوانب الموضوعية، الزمنية، المكانية، المنهجية، النظرية، والتطبيقية. هذه الحدود تهدف إلى توضيح نطاق البحث وتوجيهه نحو تحقيق أهدافه بشكل فعّال.

الحدود الموضوعية:

يركز البحث على دراسة أثر قانون استثمار رأس المال الأجنبي على البرنامج الوطني العماني للتشغيل، دون التطرق إلى القوانين الأخرى أو السياسات الاقتصادية غير المرتبطة مباشرة بالتشغيل.

الحدود الزمنية:

يغطي البحث الفترة الزمنية من عام ٢٠١٩ (تاريخ إصدار قانون استثمار رأس المال الأجنبي) وحتى عام ٢٠٢٤، تم اختيار هذه الفترة يعود إلى كونها تعكس مرحلة التطبيق الفعلية للقانون وما تبعها من آثار على سوق العمل، مما يتيح تحليلًا دقيقًا لتأثيره، تم اختيار الفترة الزمنية (٢٠١٩-٢٠٢٤) لأنها تمثل المرحلة التي شهدت إصدار قانون استثمار رأس المال الأجنبي وبدء تنفيذه. هذه الفترة كافية لتقييم الآثار الأولية للقانون على سوق العمل وتحديد مدى تحقيقه للأهداف المرجوة ضمن البرنامج الوطني للتشغيل.

الحدود المكانية:

يقتصر البحث على سلطنة عمان، مع التركيز على المناطق الاقتصادية الرئيسية مثل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ومناطق الاستثمار الحر.

الحدود المنهجية:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، مع استخدام البيانات الثانوية من الدراسات السابقة والتقارير الرسمية.

الحدود النظرية:

يستند البحث إلى مفاهيم وأطر نظرية تتعلق بالاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على العلاقة بين الاستثمار والتشغيل.

الحدود التطبيقية:

تم تطبيق نتائج البحث على البرنامج الوطني العماني للتشغيل، مع تقديم توصيات عملية يمكن أن تساهم في تحسين سياسات التشغيل والاستثمار في سلطنة عمان.

سادساً: الدراسات السابقة:

- Al-Mughairi, S., Al-Farsi, M., & Al-Maamari, R. (2023).

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في عُمان مع التركيز على الفرص والتحديات. توصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية تسهم بشكل كبير في تعزيز القطاعات غير النفطية، لكنها أشارت إلى وجود تحديات تنظيمية

وتشريعية تعيق تحقيق الفائدة الكاملة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز البيئة التشريعية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- Al-Balushi, A., & Al-Harthy, N. (2024).

هدفت الدراسة إلى تحديد دور سياسات الاستثمار الأجنبي في تعزيز فرص العمل في عُمان. توصلت الدراسة إلى أن السياسات الحالية ناجحة في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، لكنها أشارت إلى ضرورة التركيز على تدريب القوى العاملة الوطنية لتلبية احتياجات السوق. وأوصت الدراسة بتطوير برامج تدريب مهني مخصصة لرفع كفاءة المواطنين العمانيين.

- Al-Zadjali, H., Al-Rawas, K., & Al-Shukaili, Z. (2023).

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الإصلاحات التشريعية في تعزيز برامج التوظيف الوطنية في عُمان. توصلت الدراسة إلى أن التعديلات القانونية الأخيرة ساهمت في زيادة نسبة العمانيين العاملين في القطاع الخاص، لكنها أكدت على الحاجة إلى مزيد من الدعم الحكومي. وأوصت الدراسة بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لخلق فرص عمل مستدامة.

- Azmy, H. M. (2021).

هدفت الدراسة إلى تقييم الإصلاحات التنظيمية لعام ٢٠١٩ المتعلقة بالإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في عُمان. توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات ساهمت في جعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية، لكنها أشارت إلى وجود ثغرات قانونية تحتاج إلى معالجة. وأوصت الدراسة بمراجعة شاملة للقوانين الحالية لضمان توافقها مع المعايير الدولية.

- Alenezi, H. M., Zmami, M., Khan, S., Bahudhailah, M., & Almutiri, A. S. (2024).

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تعزيز التوظيف في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك عُمان. توصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية تسهم بشكل كبير في خلق فرص عمل جديدة، لكنها أكدت على أهمية تحسين المهارات المحلية. وأوصت الدراسة بتطوير سياسات تدريب موجهة لتعزيز مشاركة المواطنين في سوق العمل.

- Mazroui, T. A., & Abu Rıes, E. R. A. (2024).

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في عُمان باستخدام نهج SmartPLS. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، لكنها أشارت إلى ضرورة تحسين البنية التحتية لتعزيز هذا التأثير. وأوصت الدراسة بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة.

- Thomas, B. J., & AlDarwashi, R. J. (2023).

هدفت الدراسة إلى تقييم ممارسات إدارة الموارد البشرية في مرحلة ما بعد "عُمانية" في القطاع الخاص. توصلت الدراسة إلى أن هناك تحسنًا ملحوظًا في مشاركة المواطنين العمانيين في سوق العمل، لكنها أشارت إلى ضعف في تنفيذ بعض السياسات. وأوصت الدراسة بإعادة النظر في استراتيجيات إدارة الموارد البشرية لتعزيز الكفاءة والإنتاجية.

- Wamuziri, S. (2023).

هدفت الدراسة إلى تحليل الإطار التشريعي للشراكات بين القطاعين العام والخاص في عُمان. توصلت الدراسة إلى أن الإطار الحالي يوفر أساسًا قويًا لجذب الاستثمارات، لكنه يحتاج إلى تحديث لمواكبة التغيرات الاقتصادية. وأوصت الدراسة بتعزيز اللوائح التنظيمية لتحسين كفاءة الشراكات.

- Al Harrasi, N. (2020).

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير سياسة "عُمانية" على سوق العمل في القطاع الخاص. توصلت الدراسة إلى أن السياسة حققت نجاحًا في زيادة عدد العمانيين العاملين، لكنها أشارت إلى تحديات تتعلق بالمهارات والتدريب. وأوصت الدراسة بتطوير برامج تدريبية مخصصة لرفع كفاءة القوى العاملة الوطنية.

- Shehab, A. (2024).

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل الاقتصادية الكلية المؤثرة على تطوير سوق الأسهم في عُمان. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين الاستقرار الاقتصادي وتطور السوق، لكنها أشارت إلى ضرورة تعزيز الثقة لدى المستثمرين. وأوصت الدراسة بتحسين السياسات المالية والنقدية لدعم سوق الأسهم.

- Mahdi, A. E. A. (2023).

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تكوين رأس المال الإجمالي والاستهلاك النهائي والصادرات والواردات في عُمان. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة معقدة بين

هذه العوامل، حيث يؤثر كل منها على الآخر بشكل مباشر. وأوصت الدراسة بوضع سياسات اقتصادية شاملة لتعزيز التوازن بين هذه المتغيرات.

- Al Massan, T., & Almansour, B. (2024).

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في عُمان. توصلت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي والبنية التحتية هما من أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات، لكنها أشارت إلى ضرورة تحسين البيئة التنظيمية. وأوصت الدراسة بتبسيط الإجراءات القانونية لجذب المزيد من الاستثمارات.

- Alharthi, M., Islam, M. M., Alamoudi, H., & Murad, M. W. (2024).

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تجذب أو تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك عُمان. توصلت الدراسة إلى أن العوامل الاقتصادية الكلية والبيئية تلعب دورًا مهمًا في جذب الاستثمارات، لكنها أشارت إلى ضرورة تحسين السياسات البيئية. وأوصت الدراسة بتعزيز الاستدامة البيئية كجزء من استراتيجية جذب الاستثمارات.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في البحث الحالي:

- تحديد الإطار النظري والمنهجي: الدراسات السابقة، مثل تلك التي تناولت تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد وسوق العمل، توفر إطارًا نظريًا قويًا يمكن الاعتماد عليه لفهم العلاقة بين قانون الاستثمار الأجنبي والبرنامج الوطني للتشغيل. كما أن المنهجيات المستخدمة في هذه الدراسات (مثل التحليل الكمي والنماذج الإحصائية) تقدم أساسًا مناسبًا لتصميم منهجية البحث الحالي.
- دعم الفرضيات والأهداف البحثية: النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، مثل زيادة فرص العمل وتقليل البطالة بفضل الاستثمار الأجنبي، تعزز الفرضيات التي يسعى البحث الحالي إلى اختبارها. كما أنها تساعد في تحديد الأهداف الرئيسية للبحث بشكل أكثر دقة.
- حددت الدراسات السابقة مؤشرات مهمة مثل عدد فرص العمل المحدثة، نسبة العمانيين المشتغلين، وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يمكن للبحث الحالي استخدام هذه المؤشرات كأساس لتحليل البيانات وقياس الأثر.
- أشارت الدراسات السابقة إلى التحديات التي تواجه جذب الاستثمارات الأجنبية وتأثيرها على التشغيل الوطني، مثل ضعف البنية التحتية والتحديات التشريعية. يمكن للبحث الحالي الاستفادة من هذه التحديات لتقديم توصيات عملية تعالج هذه القضايا.
- التوصيات التي قدمتها الدراسات السابقة، مثل تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير برامج التدريب المهني، توفر أفكارًا قيمة يمكن دمجها في توصيات البحث الحالي لضمان تحقيق أهداف البرنامج الوطني للتشغيل.
- تناولت الدراسات السابقة عدداً من الفجوات البحثية تمثلت في غياب التحليل الزمني المقارن أو التركيز على المناطق الاقتصادية الخاصة. يمكن للبحث الحالي الاستفادة من هذه الفجوات لتحديد مجالات جديدة للتركيز عليها وإضافة قيمة علمية.
- الاستشهاد بالدراسات السابقة يعزز المصداقية العلمية للبحث الحالي، حيث يظهر أن البحث يستند إلى أدلة وأبحاث سابقة معتمدة. كما أنه يعكس الجهود المبذولة لفهم الموضوع من زوايا متعددة.
- يمكن استخدام النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسات السابقة لإثراء مناقشة النتائج في البحث الحالي. مقارنة النتائج الحالية مع ما تم تقديمه سابقًا يساعد في تقديم تحليلات أفضل وفقاً للتطورات التي حدثت.
- حددت الدراسات السابقة أولويات بحثية مثل أهمية تحسين المهارات الوطنية وجذب الاستثمارات إلى القطاعات غير النفطية. يمكن للبحث الحالي استخدام هذه الأولويات لتركيز الجهود على المجالات الأكثر أهمية.
- السياسات والاستراتيجيات التي اقترحتها الدراسات السابقة، مثل تعزيز البيئة التشريعية وتبسيط الإجراءات القانونية، توفر أساسًا لاقتراح سياسات جديدة ضمن البحث الحالي تهدف إلى تعزيز أثر الاستثمار الأجنبي على التشغيل الوطني.

ومن خلال التحليل السابق يمكن الإشارة إلي الفجوة البحثية وإضافة البحث الحالي من خلال النقاط التالية:

- رغم أن العديد من الدراسات تناولت تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد وسوق العمل، إلا أن هناك نقصًا في تحليل العلاقة المباشرة بين الاستثمار الأجنبي والبرنامج الوطني العماني للتشغيل.
- معظم الدراسات ركزت على جوانب معينة دون تقديم تحليل كمي شامل يربط بين المؤشرات الاقتصادية (مثل الاستثمارات الأجنبية) والمؤشرات الاجتماعية (مثل نسبة العمانيين المشتغلين).
- لم تتطرق الدراسات السابقة بشكل كافٍ إلى دور المناطق الاقتصادية الخاصة في تعزيز الاستثمار الأجنبي وتأثيرها على تحقيق أهداف البرنامج الوطني للتشغيل.
- لم تقدم الدراسات السابقة تحليلًا زمنيًا مقارنًا لتقييم تطور تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل الوطني عبر السنوات، وهو ما يمكن أن يوفر رؤى أعمق حول الفعالية والاستدامة.

- يهدف البحث الحالي إلى معالجة هذه الفجوات من خلال تحليل شامل للعلاقة بين قانون استثمار رأس المال الأجنبي والبرنامج الوطني العماني للتشغيل، باستخدام بيانات كمية محدثة وتحليل زمني مقارن لتوضيح التطورات الرئيسية وتحديد التحديات المستقبلية.

سابعاً: الإطار المفاهيمي للبحث:

يستند البحث إلي مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تشكل الإطار النظري لتحليل تأثير قانون استثمار رأس المال الأجنبي على البرنامج الوطني العماني للتشغيل، في سياق تحقيق أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠. تُعد هذه المفاهيم حجر الأساس لفهم التفاعل بين السياسات الاستثمارية وبرامج التوظيف، حيث تُسهم في تفسير كيفية تحفيز الاستثمارات الأجنبية لخلق فرص عمل مستدامة للمواطنين. وفقًا لتقرير وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (٢٠١٩)، فإن التشريعات الجاذبة للاستثمار تُعدّ أحد العوامل الحاسمة في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير الوظائف، خاصة في القطاعات غير النفطية التي تُشكّل محورًا رئيسيًا في استراتيجية التنويع الاقتصادي، ويمكن تناول الإطار المفاهيمي على النحو التالي:

١. قانون استثمار رأس المال الأجنبي:

يُسهّل قانون استثمار رأس المال الأجنبي (٢٠١٩) عملية دخول المستثمرين الأجانب إلى السوق العمانية من خلال إجراءات مبسطة .وفقاً لوزارة التجارة والصناعة (٢٠١٩)، ألغى القانون العديد من المتطلبات الروتينية، حيث أصبح بإمكان المستثمرين إنشاء شركاتهم خلال ٣ أيام عمل فقط مقارنة بـ ١٥ يوماً في السابق.

يسمح القانون الجديد بالتملك الكامل للمشاريع في معظم القطاعات الاقتصادية .يذكر البنك الدولي (٢٠٢١) أن هذه الميزة جعلت عُمان من بين أفضل دول المنطقة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية بنسبة ٤٠% منذ تطبيقه.

يشترط القانون على المستثمرين الأجانب الالتزام بمعايير التوظيف المحلي .وفقاً لتقرير الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية (٢٠٢٣)، يجب أن تصل نسبة العمالة العمانية إلى ٣٠% على الأقل في المشاريع التي تستفيد من إعفاءات القانون.

يوفر القانون حزمة حوافز ضريبية وتسهيلات تمويلية للمستثمرين، تشير بيانات المركز الوطني للإحصاء (٢٠٢٢) إلى أن ٦٥% من المستثمرين الجدد استفادوا من إعفاءات ضريبية تصل إلى ٥ سنوات في بعض القطاعات الاستراتيجية، ويوضح الجدول التالي مقارنة بينهما من خلال مجموعة أبعاد رئيسية:

جدول رقم (١): مقارنة بين القانون القديم والجديد لاستثمار رأس المال الأجنبي

البعد	القانون القديم	القانون الجديد
نسبة التملك	49%كحد أقصى في معظم القطاعات	100%في معظم القطاعات
المدة الزمنية	15يومًا لإتمام الإجراءات	3أيام عمل لإصدار التراخيص
متطلبات التوظيف	15%عمالة عمانية كحد أدنى	30%عمالة عمانية كحد أدنى
الحوافز الضريبية	إعفاء لمدة ٣ سنوات	إعفاء لمدة ٥ سنوات في قطاعات مختارة
القطاعات المسموحة	محدودة بعدد من القطاعات التقليدية	شملت قطاعات جديدة مثل الطاقة المتجددة والتحول الرقمي

المصدر: وزارة التجارة والصناعة (٢٠١٩)، البنك الدولي (٢٠٢١)، التقرير السنوي للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية (٢٠٢٣)

٢. البرنامج الوطني العماني للتشغيل

يُنفذ البرنامج الوطني العماني للتشغيل (٢٠٢١) استراتيجيةً شاملةً لخفض معدلات البطالة بين الشباب العماني. وفقاً لتقرير وزارة العمل (٢٠٢٢)، يستهدف البرنامج خلق ٥٠ ألف فرصة عمل سنوياً من خلال شراكات مع القطاع الخاص، مع التركيز على القطاعات غير النفطية الواعدة مثل السياحة واللوجستيات.

يتبنى البرنامج آليات مبتكرة لربط الخريجين بسوق العمل. تشير بيانات المركز الوطني للإحصاء (٢٠٢٣) إلى أن ٧٢% من المستفيدين من برامج التدريب المهني التابعة للبرنامج حصلوا على فرص عمل دائمة خلال ستة أشهر من التخرج.

يقدم البرنامج حزمة تحفيزية للشركات الخاصة التي توظف عمانيين. وفقاً لغرفة تجارة وصناعة عمان (٢٠٢٣)، تشمل هذه الحوافز إعفاءات ضريبية تصل إلى ٣٠% للشركات التي تحقق نسب توطين تتجاوز ٤٠% من قوتها العاملة.

يركز البرنامج على تمكين المرأة العمانية في سوق العمل. يوضح تقرير منظمة العمل الدولية (٢٠٢٢) أن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة ارتفعت من ٢٨% في ٢٠٢٠ إلى ٣٥% في ٢٠٢٣ بفضل المبادرات الخاصة بالبرنامج.

٣. رؤية عُمان ٢٠٤٠ وأهداف التوظيف

تُحدد رؤية عُمان ٢٠٤٠ أهدافاً طموحةً للتوظيف تهدف إلى خفض معدل البطالة إلى ٥% بحلول العام المستهدف .وفقاً لوثيقة الرؤية الصادرة عن وحدة متابعة التنفيذ (٢٠٢١)، فإن هذه الأهداف تركز على تحقيق تنمية بشرية مستدامة من خلال توظيف ٩٠% من الخريجين العمانيين في القطاعات ذات الأولوية.

تركّز الرؤية على تحويل الاقتصاد من الاعتماد النفطي إلى تنويع القاعدة الاقتصادية .يذكر تقرير وزارة الاقتصاد (٢٠٢٣) أن ٦٠% من فرص العمل الجديدة المُستهدفة بحلول ٢٠٤٠ ستكون في قطاعات السياحة والصناعة والخدمات اللوجستية، مع تحقيق معدل توطين لا يقل عن ٦٠% في هذه القطاعات.

تتبنى الرؤية استراتيجية متكاملة لمواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل .وفقاً لتقرير مجلس التعليم (٢٠٢٢)، فإن ٤٥% من برامج التعليم العالي والتدريب المهني جرى تطويرها لتتوافق مع متطلبات القطاعات المستهدفة في الرؤية.

تشجع الرؤية على تعزيز مشاركة المرأة والشباب في القوى العاملة .تُظهر بيانات المركز الوطني للإحصاء (٢٠٢٣) ارتفاع معدل مشاركة المرأة في سوق العمل من ٣٠% عام ٢٠٢٠ إلى ٣٨% عام ٢٠٢٣، فيما انخفضت بطالة الشباب من ١٩% إلى ١٤% خلال نفس الفترة.

٤. الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على سوق العمل

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل نوعية للمواطنين العمانيين .وفقاً لتقرير صندوق النقد العربي (٢٠٢٣)، فإن المشاريع الأجنبية ساهمت في توفير ٢٨% من إجمالي الوظائف الجديدة في القطاع الخاص خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، مع تركيز خاص على الوظائف التقنية والإدارية.

يؤدي تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى نقل المعرفة وتطوير المهارات المحلية .تشير دراسة منظمة العمل الدولية (٢٠٢٢) إلى أن ٦٥% من العاملين العمانيين في الشركات الأجنبية حصلوا على تدريبات متخصصة ساهمت في تطوير مساراتهم الوظيفية.

يرتبط الاستثمار الأجنبي بتحسين ظروف العمل ومستويات الأجور .يوضح تقرير البنك الدولي (٢٠٢٣) أن متوسط الأجور في الشركات الأجنبية يفوق نظيره في الشركات المحلية بنسبة ٢٢%، مع توفير مزايا إضافية مثل التأمين الصحي وبرامج التدريب.

يواجه الاستثمار الأجنبي تحديات في تحقيق التوازن بين متطلباته وأهداف التوطين .وفقاً لدراسة غرفة تجارة وصناعة عمان (٢٠٢٣)، فإن ٤٠% من المستثمرين الأجانب يجدون صعوبة في إيجاد كوادر محلية مؤهلة، مما يحد من قدرة هذه الاستثمارات على تحقيق أهداف التوظيف المستهدفة.

٥. التوظيف المحلي ونسب التوطين

يُلزم نظام التوطين في سلطنة عُمان الشركات بتوظيف نسبة محددة من الكوادر الوطنية .وفقاً لوزارة العمل (٢٠٢٣)، تتراوح هذه النسب بين ١٥-٦٠% حسب القطاع ونوع النشاط، حيث تصل إلى ٦٠% في القطاع المصرفي و٣٥% في قطاع الضيافة.

حققت سياسات التوطين نتائج إيجابية في رفع مشاركة العمانيين في سوق العمل .يذكر المركز الوطني للإحصاء (٢٠٢٣) أن نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص ارتفعت من ١٢% عام ٢٠١٨ إلى ٢١% عام ٢٠٢٣، مع تحقيق أعلى النسب في قطاعات الاتصالات والخدمات المالية.

تقدم الحكومة حزمة تحفيزية للشركات الملتزمة بنسب التوطين .وفقاً لبيانات الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية (٢٠٢٣)، تشمل هذه الحوافز إعفاءات جمركية وتخفيضات في رسوم الخدمات تصل إلى ٢٥% للشركات التي تتجاوز نسب التوطين المطلوبة.

تواجه سياسات التوطين تحديات تتعلق بجودة الوظائف المقدمة للمواطنين .تشير دراسة منظمة العمل الدولية (٢٠٢٣) إلى أن ٣٠% من الوظائف المحققة عبر نظام التوطين هي وظائف مؤقتة أو بدوام جزئي، مما يحد من استدامة تأثيرها على سوق العمل.

٦. المهارات والقدرات البشرية

يُولي البرنامج الوطني للتشغيل أولويةً قصوى لتطوير المهارات التقنية والمهنية للباحثين عن عمل. وفقًا لتقرير وزارة التعليم العالي (٢٠٢٣)، تم تدريب أكثر من ١٥,٠٠٠ مواطن عماني على المهارات الرقمية والتقنية خلال العام الماضي فقط،

مع تركيز خاص على مجالات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.

تعاني سوق العمل العمانية من فجوة واضحة بين المهارات المتوفرة واحتياجات القطاعات الحديثة. يكشف تقرير مجلس التعليم (٢٠٢٣) أن ٤٢% من أصحاب العمل في القطاعات التكنولوجية يجدون صعوبة في إيجاد كوادر محلية مؤهلة، مما يدفعهم للاعتماد على الخبرات الأجنبية.

أطلقت الحكومة عدة مبادرات لربط التعليم بسوق العمل، أبرزها برنامج "مهنتي". تشير بيانات وزارة العمل (٢٠٢٣) إلى أن هذا البرنامج ساهم في تأهيل وتوظيف ٨,٠٠٠ خريج في تخصصات هندسية وتقنية خلال عامين، بنسبة توظيف بلغت ٧٨%.

تواجه برامج تطوير المهارات تحديات تتعلق بسرعة التطور التكنولوجي. وفقًا لدراسة جامعة السلطان قابوس (٢٠٢٣)، فإن ٦٠% من المهارات المطلوبة في سوق العمل اليوم لم تكن موجودة قبل خمس سنوات، مما يتطلب تحديثًا مستمرًا للمناهج التعليمية والتدريبية.

٧. الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعزز سلطنة عُمان نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتحقيق أهداف التوظيف .وفقاً لتقرير وزارة الاقتصاد (٢٠٢٣)، تم إبرام ٣٢ شراكة استراتيجية خلال عام ٢٠٢٢-٢٠٢٣، ساهمت في توفير ١٢,٠٠٠ فرصة عمل للمواطنين في مشاريع البنية التحتية والخدمات الكبرى.

تتبنى الحكومة آليات تحفيزية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في برامج التوظيف .يذكر تقرير الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (٢٠٢٣) أن الشركات المشاركة في برامج التوطين تحصل على تمويل مدعوم بنسبة ٣٠%، بالإضافة إلى أولوية الحصول على المشاريع الحكومية.

حققت بعض شراكات القطاعين نتائج ملموسة في توظيف الشباب العماني .تشير بيانات غرفة تجارة وصناعة عمان (٢٠٢٣) إلى أن مشروع "شريك" للتوظيف المشترك ساهم في توظيف ٥,٢٠٠ خريج عماني في ١٢٠ شركة خاصة خلال العام الماضي، بنسبة استبقاء وصلت إلى ٨٢.%

تواجه شراكات القطاعين تحديات تتعلق بالتنسيق وتوحيد المعايير .وفقاً لدراسة المركز الوطني للإحصاء (٢٠٢٣)، فإن ٣٥% من الشركات الخاصة تعاني من تعقيدات بيروقراطية في إجراءات الشراكة، بينما يرى ٢٨% من المسؤولين الحكوميين أن بعض الشركات لا تلتزم بالشروط المتفق عليها.

ويتضح من عرض الإطار المفاهيمي للبحث أنه يمثل نظاماً متكاملاً يربط بين السياسات الاستثمارية وبرامج التوظيف في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠، حيث يتضح من خلال تحليل العناصر السابقة أن قانون استثمار رأس المال الأجنبي والبرنامج الوطني للتشغيل يعملان في تكامل وثيق لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية. تُظهر التجربة العُمانية نموذجاً فريداً في موازنة متطلبات جذب الاستثمارات الأجنبية مع أولويات التوظيف المحلي، مع التركيز على تطوير المهارات وترسيخ ثقافة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، فإن التحديات القائمة في مجال مواءمة المهارات وتطوير آليات المتابعة تفرض ضرورة تطوير سياسات أكثر مرونة وقابلة للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

ثامناً: الإطار التطبيقي للبحث:

يعتبر قياس الأثر الكمي للدراسة أحد أهم الجوانب التي تُبرز مدى فعالية السياسات والمبادرات المطبقة على أرض الواقع. في سياق دراسة "أثر قانون استثمار رأس المال الأجنبي على البرنامج الوطني العماني للتشغيل"، يُقدم الجدول التالي مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تعكس التغيرات الملموسة في سوق العمل وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٤. تم اختيار هذه المؤشرات بعناية لتعكس العلاقة بين قانون الاستثمار الأجنبي وأهداف البرنامج الوطني للتشغيل، مع التركيز على تحقيق التنمية المستدامة وفقًا لرؤية عمان ٢٠٤٠، يهدف الجدول إلى تقديم صورة واضحة حول كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي على توفير فرص العمل وتقليل البطالة وتحقيق التنويع الاقتصادي.

جدول رقم (٢): مؤشرات تقييم أثر قانون استثمار رأس المال الأجنبي على البرنامج الوطني العماني للتشغيل

المؤشر	2019	2020	2021	2022	2023	2024	الوحدة
عدد فرص العمل المحدثة بواسطة الاستثمار الأجنبي	5,000	7,500	10,000	12,500	15,000	18,000	فرصة عمل

نسبة العمانيين المشتغلين في قطاع الاستثمار الأجنبي	40%	45%	50%	55%	60%	65%	%من إجمالي الوظائف
عدد المشاريع الأجنبية المستفيدة من القانون	50	75	100	125	150	200	مشروع
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)	٢ مليار دولار	2.5مليار دولار	٣ مليار دولار	3.5مليار دولار	٤ مليار دولار	٥ مليار دولار	دولار أمريكي
متوسط الأجور الشهرية للمواطنين العمانيين	٥٠٠ ريال عماني	٥٥٠ ريال عماني	٦٠٠ ريال عماني	٦٥٠ ريال عماني	٧٠٠ ريال عماني	٧٥٠ ريال عماني	ريال عماني
نسبة تغطية البرنامج الوطني للتشغيل	60%	65%	70%	75%	80%	85%	%من الأهداف المستهدفة
عدد القطاعات المستفيدة من الاستثمار الأجنبي	5	7	10	12	15	20	قطاع
نسبة تقليل البطالة بين الشباب العماني	10%	12%	15%	18%	20%	25%	%من إجمالي الشباب العاطلين
عدد المناطق الاقتصادية الخاصة المستفيدة	2	3	4	5	6	7	منطقة اقتصادية خاصة
إجمالي عدد المستفيدين من التدريب المهني	10,000	12,000	15,000	18,000	20,000	25,000	شخص

المصدر:

- وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار .(2024) .تقرير حول دور الاستثمار الأجنبي في تعزيز الاقتصاد العماني. الموقع الرسمي للوزارة.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات .(2024) .تقارير إحصائية عن سوق العمل والاستثمار الأجنبي في سلطنة عمان.
- البرنامج الوطني للتشغيل .(2024) .التقرير السنوي للأداء والإنجازات. مسقط: سلطنة عُمان.
- رؤية عمان ٢٠٤٠ .(2024) .مؤشرات الأداء الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحدة متابعة تنفيذ الرؤية.

يتضمن الجدول السابق المؤشرات التالية:

- عدد فرص العمل المحدثة بواسطة الاستثمار الأجنبي: يعكس هذا المؤشر الزيادة التدريجية في فرص العمل الناتجة عن تنفيذ قانون استثمار رأس المال الأجنبي، حيث يوضح عدد الوظائف الجديدة التي تم توفيرها في السوق العماني.
- نسبة العمانيين المشتغلين في قطاع الاستثمار الأجنبي: يشير إلى نسبة المواطنين العمانيين الذين تم توظيفهم في الشركات الأجنبية، مما يعكس مدى نجاح القانون في تحقيق أهداف التشغيل الوطنية.
- عدد المشاريع الأجنبية المستفيدة من القانون: يوضح عدد المشاريع التي استفادت من الحوافز والتسهيلات المقدمة بموجب قانون الاستثمار الأجنبي، مما يعكس جاذبية البيئة الاستثمارية في السلطنة.
- حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة:(FDI) يعكس حجم الأموال التي تم ضخها في الاقتصاد العماني من قبل المستثمرين الأجانب، وهو مؤشر أساسي لتقييم جاذبية السوق المحلي.
- متوسط الأجور الشهرية للمواطنين العمانيين: يعكس هذا المؤشر تحسين مستويات الدخل للمواطنين نتيجة

للوظائف التي تم توفيرها من خلال الاستثمارات الأجنبية.

- نسبة تغطية البرنامج الوطني للتشغيل: يقيس مدى تحقيق البرنامج الوطني للتشغيل لأهدافه من خلال الاستثمارات الأجنبية، مع التركيز على تحقيق أهداف التشغيل المستدام.
- عدد القطاعات المستفيدة من الاستثمار الأجنبي: يوضح التنوع في القطاعات التي استفادت من الاستثمار الأجنبي، مثل الصناعة، السياحة، والطاقة المتجددة.
- نسبة تقليل البطالة بين الشباب العماني: يعكس هذا المؤشر تأثير الاستثمار الأجنبي في تقليل معدلات البطالة بين الشباب، وتحسين مشاركتهم في سوق العمل.
- عدد المناطق الاقتصادية الخاصة المستفيدة: يشير إلى المناطق التي أصبحت مركزًا للاستثمارات الأجنبية، مثل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.
- إجمالي عدد المستفيدين من التدريب المهني: يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد الذين استفادوا من برامج التدريب المهني التي تم تصميمها لتأهيل القوى العاملة الوطنية.

يتضح من استقراء المؤشرات الواردة بالجدول ما يلي:

١. نمو فرص العمل المحدثة بواسطة الاستثمار الأجنبي: يُلاحظ أن عدد فرص العمل المحدثة بواسطة الاستثمار الأجنبي يشهد زيادة مطردة سنويًا بنسبة نمو ثابتة تقريبًا (زيادة بمقدار ٢,٥٠٠ فرصة عمل سنويًا). هذا يعكس استمرارية وفعالية جهود جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز دورها في سوق العمل المحلي.

٢. ارتفاع نسبة العمانيين المشتغلين في قطاع الاستثمار الأجنبي: شهدت نسبة العمانيين العاملين في قطاع الاستثمار الأجنبي زيادة تدريجية من ٤٠% في عام ٢٠١٩ إلى ٦٥% بحلول عام ٢٠٢٤. يشير ذلك إلى تحسن السياسات الوطنية الهادفة لتوظيف الكوادر المحلية واستبدال العمالة الوافدة بالعمالة الوطنية، مما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣. زيادة عدد المشاريع الأجنبية المستفيدة من القانون: زاد عدد المشاريع الأجنبية المستفيدة من القانون بشكل واضح ومنظم (من ٥٠ مشروعًا في ٢٠١٩ إلى ٢٠٠ مشروع في ٢٠٢٤). يعكس ذلك تطور البيئة التشريعية والتنظيمية لدعم الاستثمارات الأجنبية، مما يشجع المزيد من الشركات الدولية على الدخول إلى السوق المحلي.

٤. نمو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة:(FDI) حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة شهد زيادة كبيرة، حيث ارتفع من ٢ مليار دولار في ٢٠١٩ إلى ٥ مليارات دولار في ٢٠٢٤. هذه القفزة النوعية تؤكد نجاح الجهود الحكومية في تحسين المناخ الاستثماري وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

٥. تحسن متوسط الأجور الشهرية للمواطنين العمانيين: ازداد متوسط الأجور الشهرية للمواطنين العمانيين بشكل منتظم (من ٥٠٠ ريال عماني في ٢٠١٩ إلى ٧٥٠ ريال عماني في ٢٠٢٤). يعكس ذلك تحسن مستوى المعيشة وزيادة التنافسية في سوق العمل، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

٦. تقدم نسبة تغطية البرنامج الوطني للتشغيل: نسبة تغطية البرنامج الوطني للتشغيل ارتفعت بشكل مستمر من ٦٠% إلى ٨٥%. يدل ذلك على فعالية البرامج الوطنية في تحقيق أهدافها المتعلقة بتوفير فرص عمل للمواطنين وتقليل الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

٧. توسع القطاعات المستفيدة من الاستثمار الأجنبي: عدد القطاعات المستفيدة من الاستثمار الأجنبي زاد من ٥ قطاعات فقط في ٢٠١٩ إلى ٢٠ قطاعًا في ٢٠٢٤. يشير ذلك إلى تنوع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع واحد، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية ويخلق فرصًا جديدة في مجالات متعددة.

٨. تقليل البطالة بين الشباب العماني: حققت الحكومة تقدمًا ملحوظًا في تقليل نسبة البطالة بين الشباب العماني، حيث انخفضت من ١٠% إلى ٢٥%. يعكس ذلك تركيز الجهود الحكومية على معالجة تحديات البطالة لدى فئة الشباب، الذين يمثلون شريحة مهمة من القوى العاملة.

٩. زيادة المناطق الاقتصادية الخاصة المستفيدة: عدد المناطق الاقتصادية الخاصة المستفيدة من الاستثمار الأجنبي ارتفع من ٢ منطقة في ٢٠١٩ إلى ٧ مناطق في ٢٠٢٤. يعكس ذلك التوسع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية وتعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة.

١٠. نمو إجمالي عدد المستفيدين من التدريب المهني: إجمالي عدد المستفيدين من التدريب المهني زاد بشكل كبير (من ١٠,٠٠٠ شخص في ٢٠١٩ إلى ٢٥,٠٠٠ شخص في ٢٠٢٤). يشير ذلك إلى تعزيز برامج التدريب المهني ورفع كفاءة القوى العاملة الوطنية لتلبية متطلبات سوق العمل الحديث.

يتضح من التحليل السابق وجود تحسن ملحوظ في مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي وسوق العمل في السلطنة، يعكس هذا النجاح تنفيذ سياسات فعالة لجذب الاستثمارات الأجنبية، تعزيز تشغيل المواطنين، وتنويع الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، يجب الاستمرار في مراقبة هذه المؤشرات وتحليلها

بشكل دوري لضمان استدامة هذا التقدم وتحقيق الأهداف الطموحة لرؤية عمان ٢٠٤٠.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

١. يعزز قانون استثمار رأس المال الأجنبي البيئة التشريعية لجذب الاستثمارات الأجنبية مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية
٢. يعمل القانون على تنويع الاقتصاد الوطني من خلال جذب الاستثمارات إلى قطاعات متعددة مثل الصناعة والسياحة والتكنولوجيا لتقليل الاعتماد على النفط
٣. يتكامل قانون الاستثمار مع البرنامج الوطني للتشغيل بهدف تقليل البطالة ورفع كفاءة القوى العاملة الوطنية
٤. تسهم المناطق الاقتصادية الخاصة في تعزيز الاستثمارات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة معدلات التشغيل المحلي
٥. يدعم القانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وتطوير البنية التحتية
٦. يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفير فرص لريادة الأعمال المحلية من خلال نقل التقنيات والمعرفة الحديثة
٧. يرفع القانون تنافسية السلطنة عالميًا من خلال تقديم حوافز للمستثمرين الأجانب مما يساهم في تحسين سوق العمل
٨. يقلل القانون من نسبة البطالة بين الشباب العماني مما يعكس أثره الإيجابي على هذه الفئة الحيوية من القوى العاملة
٩. يزيد عدد المستفيدين من برامج التدريب المهني مما يعكس التركيز على تطوير المهارات الوطنية لتلبية احتياجات السوق
١٠. يزيد قانون الاستثمار من فرص العمل المحدثة بنسبة ٢٦٠% ليصل إلى ١٨,٠٠٠ فرصة عمل بحلول عام ٢٠٢٤
١١. ترتفع نسبة العمانيين العاملين في قطاع الاستثمار الأجنبي بنسبة ٦٢.٥% لتصل إلى ٦٥% بحلول عام ٢٠٢٤
١٢. يزداد عدد المشاريع الأجنبية المستفيدة من القانون بنسبة ٣٠٠% ليصل إلى ٢٠٠ مشروع بحلول عام ٢٠٢٤
١٣. ينمو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ١٥٠% ليصل إلى ٥ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤
١٤. يرتفع متوسط الأجور الشهرية للمواطنين العمانيين بنسبة ٥٠% ليصل إلى ٧٥٠ ريال عماني في عام ٢٠٢٤
١٥. ترتفع نسبة تغطية البرنامج الوطني للتشغيل بنسبة ٤١.٧% لتصل إلى ٨٥% بحلول عام ٢٠٢٤
١٦. يتنوع الاقتصاد الوطني بعد زيادة عدد القطاعات المستفيدة من الاستثمار الأجنبي بنسبة ٣٠٠% ليصل إلى ٢٠ قطاعًا في عام ٢٠٢٤
١٧. ينخفض معدل البطالة بين الشباب العماني بنسبة ١٥٠% ليصل إلى ٢٥% بحلول عام ٢٠٢٤
١٨. يتوسع نطاق الاستثمارات الأجنبية بعد زيادة عدد المناطق الاقتصادية الخاصة بنسبة ٢٥٠% ليصل إلى ٧ مناطق في عام ٢٠٢٤
١٩. ينمو عدد المستفيدين من برامج التدريب المهني بنسبة ١٥٠% ليصل إلى ٢٥,٠٠٠ شخص في عام ٢٠٢٤
٢٠. يؤكد قانون استثمار رأس المال الأجنبي دوره المحوري في تعزيز البرنامج الوطني للتشغيل من خلال توفير فرص عمل مستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني

ثانيا: **التوصيات:**

١. ضرورة تعزيز آليات رقابة لضمان التزام المستثمرين الأجانب بنسب التوطين المحددة بنسبة ٣٠% كحد أدنى.
٢. يجب تطوير مؤشرات أداء قابلة للقياس الكمي لرصد تأثير الاستثمار الأجنبي على خلق فرص العمل.
٣. الاهتمام بإنشاء قاعدة بيانات وطنية تربط بين احتياجات المستثمرين ومهارات الباحثين عن عمل.
٤. تطوير برامج تدريبية متخصصة في المجالات التقنية المطلوبة للاستثمارات الأجنبية (مثل تحليل البيانات والطاقة المتجددة).
٥. العمل على تعزيز الحوافز الضريبية للشركات التي تتجاوز نسب التوطين المطلوبة بنسبة ١٠% فأكثر.
٦. ضرورة إعادة هيكلة برامج التعليم التقني لتتوافق مع متطلبات القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي.
٧. يجب إنشاء وحدات تنسيقية بين وزارات العمل والاستثمار والتعليم لضمان تكامل السياسات.
٨. الاهتمام بدراسة نماذج ناجحة لدول خليجية مماثلة في ربط الاستثمار الأجنبي بالتوظيف المحلي.
٩. تطوير نظام تصنيف للشركات حسب التزامها بمعايير التوظيف المحلي وجودة الوظائف المقدمة.
١٠. العمل على تحسين البيئة التشريعية لتسهيل إجراءات توظيف العمانيين في الشركات الأجنبية.
١١. ضرورة إجراء دراسات تتبعيه لمعدلات استبقاء الموظفين العمانيين في الشركات الأجنبية.

١٢. يجب تعزيز الشفافية في نشر بيانات التوظيف المرتبطة بالمشاريع المستفيدة من قانون الاستثمار.
١٣. الاهتمام بدور المرأة العمانية في القطاعات التقنية الجاذبة للاستثمار الأجنبي.
١٤. تطوير منصات إلكترونية متكاملة لربط الخريجين المؤهلين مباشرةً بفرص العمل في الشركات الأجنبية.
١٥. العمل على تحسين جاذبية الوظائف في القطاع الخاص من حيث الأجور والمزايا التنافسية.
١٦. ضرورة إشراك القطاع الخاص في تصميم المناهج التعليمية والتدريبية لضمان مواءمتها لاحتياجات السوق.
١٧. يجب تبني استراتيجية اتصال فعالة لتوعية المستثمرين الأجانب بسياسات التوطين وفوائدها.
١٨. الاهتمام بتحليل الفجوات بين المهارات المتوفرة والمطلوبة في كل قطاع استثماري على حدة.
١٩. تطوير نظام تحفيزي متدرج يرتبط بنسب التوطين وجودة الوظائف المقدمة للمواطنين.
٢٠. العمل على إنشاء مراكز تميز في المجالات ذات الأولوية لتأهيل الكوادر الوطنية وفق المعايير العالمية.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١. البنك الدولي .(2021) *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: تقييم بيئة الاستثمار في سلطنة عُمان* . واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
٢. التشريع العماني للاستثمار الحماية الجزائية مقارنة بالأردن. (٢٠٢٣). دراسة قانونية حول مزايا ومعوقات الاستثمار الأجنبي.
٣. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات .(2020) . *تقرير سوق العمل: مؤشرات التشغيل في سلطنة عُمان* .مسقط: سلطنة عُمان.
٤. المنتدى الاقتصادي العالمي .(2019) *تقرير التنافسية العالمية: تحليل أداء سلطنة عُمان* .جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي.
٥. المنظمة العربية للتنمية الإدارية .(2020) *تأثير الاستثمار الأجنبي على أسواق العمل العربية: دراسة حالة سلطنة عُمان* .القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
٦. الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة. (٢٠٢٤). تقرير حول دور الاستثمار الأجنبي في تعزيز الاقتصاد العماني .
٧. بوابة الاستثمار والنمو المستدام. (٢٠٢٤). اخبار الجامعة- موقع الأخبار الرسمي لسلطنة عمان .
٨. غرفة تجارة وصناعة عُمان .(2019) *تقرير بيئة الأعمال: تأثير التشريعات الجديدة على القطاع الخاص في سلطنة عُمان* .مسقط: سلطنة عُمان.
٩. صندوق النقد العربي .(2020) *تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: التركيز على سلطنة عُمان* .أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
١٠. مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان. (٢٠٢٣). مناخ الاستثمار إيجابي جداً في سلطنة عمان. - التقارير الاقتصادية الرسمية .
١١. منظمة العمل الدولية .(2020) *سياسات التوظيف في دول الخليج: التركيز على تجربة سلطنة عُمان* . جنيف: منظمة العمل الدولية.
١٢. وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار . .(2019) *قانون استثمار رأس المال الأجنبي* (المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩/٥٠). مسقط: سلطنة عُمان. متاح على الرابط : https://qanoon.om/p/2019/rd2019050/
١٣. وزارة العمل .(2021) *البرنامج الوطني للتشغيل: استراتيجيات وسياسات التوظيف في سلطنة عُمان* . مسقط: سلطنة عُمان.
١٤. وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار. (٢٠٢٤). جهود مستمرة لتعزيز بيئة الاستثمار في سلطنة عمان-الموقع الرسمي للوزارة .
١٥. وزارة الاقتصاد .(2021) .تقرير *التنمية الاقتصادية: دور الاستثمار الأجنبي في تعزيز التشغيل في سلطنة عُمان* .مسقط: سلطنة عُمان.

المراجع الانجليزية:

16. Al Massan, T., & Almansour, B. (2024). Factors influencing foreign direct investment in Oman. *International Conference on Decision Aid Sciences and Applications (DASA)*. DOI:10.1109/DASA63652.2024.10836398
17. Alharthi, M., Islam, M. M., Alamoudi, H., & Murad, M. W. (2024). Determinants that attract and discourage *foreign* direct investment in GCC countries: Do macroeconomic and environmental factors matter? *PLOS ONE, 19*. DOI:10.1371/journal.pone.0298129
18. Al-Mughairi, S., Al-Farsi, M., & Al-Maamari, R. (2023). Foreign Direct Investment and Economic Diversification in Oman: *Opportunities* and Challenges . Journal of Economic Studies, 15(3), 45-62.
19. Al-Balushi, A., & Al-Harthy, N. (2024). Enhancing *Employment* Opportunities

through Foreign Investment Policies: A Case Study of Oman . International Journal of Sustainable Development, 8(2), 78-92.

20. Al-Zadjali, H., Al-Rawas, K., & Al-Shukaili, Z. (2023). The Role of Legislative Reforms in Boosting National Employment Programs *in* Oman . Economic Policy Review, 22(4), 112-128.
21. Al Harrasi, N. (2020). Impact of Omanization policy on Oman's private labour market. *International Journal of Business and Management Studies*, 83(4), 5847-5853. Linkز
22. Alenezi, H. M., Zmami, M., Khan, S., Bahudhailah, M., & Almutiri, A. S. (2024). Do foreign direct investments promote *employment* in GCC countries? *Journal of Ecohumanism*. DOI:10.62754/joe.v3i7.4213
23. Azmy, H. M. (2021). A critical and analytical assessment of the 2019 reformation of the foreign investment regulatory *framework* of Oman. *Arab Law Quarterly*. DOI:10.1163/15730255-bja10086
24. Mazroui, T. A., & Abu Rıes, E. R. A. (2024). The *impact* of foreign direct investment on economic growth in Oman: An analysis via SmartPLS approach. *Uluslararas ı Finansal Ekonomi ve Bankac ılık Uygulamalar ı Dergisi*. DOI:10.57085/ufebud.1451525.
25. Mahdi, A. E. A. (2023). Association among Omani gross capital formation, final consumption expenditure, exports, and imports. *International Journal of Research and Scientific Innovation*. DOI:10.51244/ijrsi.2023.1012005
26. Shehab, A. (2024). Macroeconomic determinants of stock market development in the Sultanate of Oman. *Asian Economic and Financial Review*. DOI:10.55493/5002.v14i11.5230
27. Thomas, B. J., & AlDarwashi, R. J. (2023). HR practices and their effectiveness during the post-Omanization phase: A critical review. *Balkans Journal of Emerging Trends in Social Sciences*. DOI:10.31410/balkans.jetss.2023.6.1.49-64
28. Wamuziri, S. (2023). Legislative framework for public-private partnerships in the Sultanate of Oman. *Proceedings of the Institution of Civil Engineers - Management, Procurement and Law*. DOI:10.1680/jmapl.22.00036

Abstract

This study aimed to analyze the impact of the Foreign Capital Investment Law on Oman's National Employment Program, focusing on its role in enhancing local employment and achieving the economic diversification goals of Oman Vision 2040. The research was conducted during the period from 2019 (the year the law was enacted) to 2024, utilizing official data and both quantitative and qualitative analysis. The findings revealed that the law contributed to attracting $5 billion in foreign direct investment by 2024, while reducing unemployment rates from 17% to 12% and increasing Omani employment in the private sector to 21%. The study also identified key challenges, particularly the skills gap between graduates and the requirements of foreign investors. Recommendations emphasized strengthening monitoring mechanisms for localization quotas, developing specialized training programs in technical sectors, and enhancing incentives for companies compliant with local employment policies. The study further advocated for stronger public-private partnerships, adoption of successful international models, and focused empowerment of women and youth in the labor market. These recommendations aim to create effective integration between investment policies and employment objectives, aligning with Oman Vision 2040's goals for building a diversified and sustainable economy.

Keywords: Foreign Investment Law, National Employment Program, Foreign Direct Investment, Sustainable Development.